

الويبو وتمويل الأصول
غير الملموسة
نقل تمويل الأصول
من الهوامش إلى
المسار الصحيح





التحقوا بالمناقشة على
وسائل التواصل
الاجتماعي على:
#WIPOipFinance

موجز تنفيذي

- تحتاج الأعمال التجارية إلى الوصول إلى رؤوس الأموال لتتوسع وتنامي، غير أن العديد من الشركات تواجه تحديات في جمع الأموال. وتحول هذه الفجوة في التمويل بينها وبين نجاحها وازدهار اقتصاداتنا.
- ومن شأن توسيع نطاق تمويل الأصول غير الملموسة تضيق هذه الفجوة. ويكتسي ما تخلقه الشركات وتخرعه قيمة بالغة عندما تحميه حقوق الملكية الفكرية. ويمكن لهذه الأصول غير الملموسة دعم الديون وتمويل الأسهم على حد سواء.
- ولا يزال مجال تمويل الأصول غير الملموسة في مراحله الأولى. وتعرض العديد من العقبات سبيل تطوره. ويستلزم التغلب على هذه التغييرات تضافر إسهامات قطاعات ومجالات متعددة. ولا يمكن لأي جهة من الجهات التصدي لها بمفردها.
- وباعتبارها وكالة من وكالات الأمم المتحدة، مختصة في تطوير نظام عالمي للملكية الفكرية متوازن وفعال، ستجمع الويبو بين جهات فاعلة من مختلف المشارب من أجل إحراز تقدم في هذه المسائل.
- تصف هذه الدراسة إمكانات تمويل الأصول غير الملموسة والتحديات التي يواجهها هذا التمويل وتعرض خطة عمل الويبو لنقل تمويل الأصول غير الملموسة من الهوامش إلى المسار الصحيح

إمكانات تمويل الأصول غير الملموسة

تُحرك الأصول غير الملموسة اقتصاداتنا.

تشير التقديرات إلى أن القيمة الإجمالية للأصول غير الملموسة ارتفعت بعشرة أضعاف على مدى 25 سنة الأخيرة لتصل إلى ما يناهز 74 تريليون دولار أمريكي في عام 2021. ¹ ويعكس تنوع الأصول التي تملكها الشركات هذا التحول الجذري. حيث تمثل الأصول غير الملموسة ما يزيد على 90% من قيمة الشركات في مؤشر "إس أند بي 500". ² وعلى سبيل المثال، في عام 2021، بلغت القيمة العالمية للعلامة التجارية ما يعادل 12.5 تريليون دولار أمريكي، أي زيادة قدرها 1,5 تريليون دولار أمريكي (أو 14%) في غضون عامين فقط. ³ وتحدد العلامات التجارية والتصميمات والتكنولوجيات، بدلاً من الأصول الملموسة، قدرة الأعمال التجارية على النمو. وهذا التركيز المتزايد على الأصول غير الملموسة يؤثر في طبيعة الجهات الفاعلة في سلاسل القيم العالمية ونوع تدخلاتها وبالتالي في أهمية هذه الأصول في التجارة العالمية.

وتزيد الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة الأخرى، في المتوسط، ضعف القيمة التي تزيدها رؤوس الأموال الملموسة إلى المنتجات المصنّعة والمتداولة على طول سلاسل القيم. ⁴

وبالنسبة للعديد من الأعمال التجارية الأصغر حجماً، تتوقف قيمتها بالأساس على ما تبذعه وتخلقه. وتوظف هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ما يزيد على نصف العاملين على الصعيد العالمي وتمثل 90% من مجموع الأعمال التجارية في جميع أنحاء المعمورة. ⁵ ولتتنامي وتكافح، وفي بعض الأحيان من أجل بقائها، تحتاج إلى الوصول إلى رؤوس الأموال.

ورغم هذه الإمكانيات، وبدون أصول ثابتة، يبدو أن الوصول إلى قنوات التمويل التقليدية ليس في متناول العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتقييم هذه الفجوة في التمويل حاجزاً أمام العديد من الشركات. وتنشأ العديد من الابتكارات الرائدة عن وافدين جدد على السوق، لا يزالون يواجهون عوائق في التمويل. وبدون موارد، تكون التحديات التي تواجهها هذه المنشآت ملموسة، لا سيما عندما تسعى إلى دخول الأسواق العالمية. ويبقى الكثير منها، الغير قادر على المنافسة، وراء الركب ويفشل في آخر المطاف. ⁶ ونتيجة لذلك، تفشل هذه الأعمال التجارية في الوفاء بالوعود، التي قطعها على نفسها، بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة للبلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة على حد سواء. ومن شأن تحسين شروط التمويل أن يرفع من مستوى النشاط الابتكاري ويعزز القدرة التنافسية.

"تزيد الملكية الفكرية ضعف القيمة التي تزيدها رؤوس الأموال الملموسة إلى المنتجات المصنّعة والمتاجرة على طول سلاسل القيم."

من أجل الدفع باقتصاداتنا إلى الأمام، تحتاج الأعمال التجارية إلى الوصول إلى رؤوس الأموال بأسعار معقولة. ويمكن أن يساعد استخدام الأصول غير الملموسة استراتيجياً على تعزيز الجهود لتأمين التمويل وتضييق الفجوة وقلب قواعد اللعبة لصالح الشركات كثيفة النشاط في الأصول غير الملموسة.

ويمكن استعمال أصولها غير الملموسة،⁷ لاسيما الأصول المحمية بحقوق الملكية الفكرية، من قبيل حقوق المؤلف والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية والبراءات، في دعم الإفراض والاستثمار.

ويسخر عدد متزايد من المنشآت هذه الأصول لتوفير السيولة التي تحتاجها بغية نموها وتوسّعها. وتسلط هذه الورقة الضوء على إمكانات تمويل الأصول غير الملموسة وبعض الحواجز التي تحول دون انتشاره على نطاق واسع. كما تشدّ الأنوار على رؤية للتقدم. ويستلزم المضي قدماً، في هذا الاتجاه، عملاً مشتركاً بين شتى التخصصات، من قطاعات التمويل والأعمال التجارية والحكومات.

وباعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة المعنية بتطوير نظام ملكية فكرية دولي فعال ومتوازن، يمكن أن تؤدي الويبو دور نقطة اتصال في هذه المهمة.

وتسلط هذه الوثيقة الضوء على خطة عمل الويبو من أجل نقل تمويل الأصول غير الملموسة من الهوامش إلى المسار الرئيسي. وتندرج هذه الجهود ضمن إطار الالتزام العام للويبو بدعم الأعمال التجارية في الاستفادة إلى أقصى حد من المزايا التي قد تجنيها من حقوق الملكية الفكرية التي في حوزتها، وعلى نطاق أوسع دعم النمو الاقتصادي.

"يمكن أن يصبح استخدام الأصول غير الملموسة استراتيجياً لدعم التمويل عامل تغيير بالنسبة للمنشآت الكثيفة النشاط في مجال الأصول غير الملموسة."

1. ماذا يقصد من التمويل بالأصول غير الملموسة؟

يمكن أن تستعمل الأصول غير الملموسة لضمان التمويل، سواء برهنها أو تحويل الحقوق إلى تدفقات نقدية تنبثق عن هذه الأصول. وبدلاً من ذلك، يمكن للأصول غير الملموسة أن تكون مؤشراً على قيمة الشركة وتدعم قرارات التمويل التي تتخذها. وبالنسبة لبعض الشركات، لا تمثل الأصول غير الملموسة سوى حصة صغيرة من قيمة المنشأة. وبالنسبة لأعمال تجارية أخرى، يمكن أن يأتي جزء كبير من قيمتها من الأصول غير الملموسة.

وبصفة عامة، تُموّل الأعمال التجارية عن طريق الديون أو تمويل الأسهم.⁸ وتؤدي الأصول غير الملموسة دوراً مهماً في كلا نوعي التمويل.

وفي حالة تمويل الأسهم، تُحوّل الشركة حصص الملكية إلى رأس مال. وقبل إغلاق الصفقة، يجري المخترعون عملية العناية الواجبة من أجل التحقق من أن الأصول غير الملموسة متينة بما يكفي لدعم استراتيجية الشركة.

وفي حالة التمويل بواسطة الديون، تقتصر الشركة أموالاً. ويمكن أن يأخذ المقرضون في عين الاعتبار الأصول غير الملموسة عند تحديد قدرة المنشأة على تسديد الدين.

وينطوي كلا النهجين على جوانب إيجابية. وعلى سبيل المثال، في حالة التمويل بالدين، تحتفظ الشركة بقدرة أكبر على التحكم في عملية الترويج.

وفي حالة تمويل الأسهم، يؤدي المستثمر دوراً أنشط في الشركة، كما في حالة رؤوس الأموال المجازفة. وعليه، تتوقف نوعية رأس المال المتاح ووفرتة على الوضع الخاص بكل منشأة. وتمزج آليات تمويل أخرى، من قبيل التمويل قبل أول طرح عام للأسهم، بين جوانب التمويلين، بالدين أو بالأسهم.

وفيما يخص العديد من الشركات، يلعب جمع الأموال من خلال استثمارات الأسهم، لاسيما عبر رعاية الأعمال ورؤوس أموال المجازفة ومستثمري القطاع الخاص في الأسهم، دوراً إيجابياً في تطور الشركة. حيث يفتح الأبواب أمام نقل الدراية والشبكات التي قد يتيحها هؤلاء المستثمرون. ويمكن أن يفسر ذلك ارتفاع معدل النمو السنوي المركب بنسبة 25% لعدد صفقات رؤوس أموال المجازفة على مدى العقد الماضي.⁹

لكن وإلى حد ما، قد تفوق تكلفة جمع أموال إضافية، من خلال بيع حصص ملكية، المزايا المتأتية منه.

وعادة ما يكون الأمر كذلك، عندما تفكر الشركات في تمويل الدين، مثل الاقتراض من المؤسسات المصرفية، الذي يُمكن مؤسسي المنشأة والمستثمرين الحاليين فيها من الاستمرار في التحكم في أعمالهم التجارية. ويخفض تمويل الدين التكلفة المتوسطة لرأس المال، مما يسهّل على الشركات مهمة الوصول إلى الموارد اللازمة لتنمية أعمالها.

ورغم جاذبيته، قد يطرح الحصول على تمويل الدين تحديات أمام الشركات كثيفة النشاط في الأصول غير الملموسة، التي تفتقر إلى أصول ثابتة يرجع إليها المقرضون كضمان لدم القرض.

ويتوقف القرار على اعتبارين رئيسيين بالنسبة للمقرضين: المخاطرة والعوائد. ويضع تقييم الملكية الفكرية كضمان تحديات بالنسبة لمعظم المقرضين. ولا توجد صيغة واضحة لتحديد قيمة الضمانة في المستقبل، في حالة عجز المقرض عن التسديد.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تملك جل دوائر التمويل سوى خبرة قليلة فيما يتعلق بأصول الملكية الفكرية أو لا ترغب في التعامل بها بسبب تعقيدها بالمقارنة مع أشكال أخرى من الضمانات.

وتزيد هذه الديناميات من غموض هذه الأصول، حيث تجعلها تبدو أكثر هشاشة مما هي ثابتة. وهذا التصور غير المتناسب لعوائد المخاطرة يُقيد حجم تمويل الدين، أي قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكثيفة النشاط في الأصول غير الملموسة على الحصول على قروض، لأن الممولين يحتاجون لضمانات بأنهم سيستردون أموالهم في الأجل المحددة وبالكامل.

ويوضح الرسم البياني التالي النماذج المختلفة التي تستخدمها الشركات الراغبة في الحصول على تمويل مدعوم بالملكية الفكرية.¹⁰



استكشاف الطرق إلى التمويل المدعوم بالملكية الفكرية

البيع وإعادة التأجير ¹¹	التسديد المالي	ضمان مباشر	الوصف
تباع الملكية الفكرية مقابل تمويل أولي. وفي نفس الوقت، تبرم الشركة اتفاق ترخيص من أجل الاحتفاظ بالقدرة على ترويح/استخدام الملكية الفكرية.	تُستخدم الملكية الفكرية كأصل رئيسي لإصدار سندات في الأسواق المالية، وفي الوقت ذاته، تبرم الشركة اتفاق ترخيص.	تستخدم الملكية الفكرية كضمان للقرض	
تباع أصول الملكية الفكرية أو الحقوق على العائد المتوقع تحصيله إلى مستثمر مختص أو مقرض.	تنقل أصول الملكية الفكرية أو الحقوق على العائدات المتوقع تحصيلها (مثلًا، الإتاوات) إلى وسيلة ترخيص خاصة (SPV) ¹²	ترهن أصول الملكية الفكرية أو تدفق العائدات (مثلًا المتأتبة من اتفاق الترخيص) كضمان للمقرض.	دور الأصول غير الملموسة
يمكن لمالك الملكية الفكرية أن يزيد من سيولتها لتمويل العمليات على الأمد القصير والاحتفاظ في الآن ذاته بالقدرة على ترويح/استخدام الملكية الفكرية.	يمكن لمؤسسات الإفراض شطب المخاطر المرتبطة بحياسة أصول ملكية فكرية من بيان الموازنة فيما يمكن لمالك الملكية الفكرية الحصول على شروط تمويل أكثر ملاءمة، ذلك لأن السندات المصدرة عبر وسائل الترخيص الخاصة لا ترتبط، من الناحية النظرية، بالمخاطر المتصلة بالشركة وبالتالي يمكنها الحصول على تصنيفات ائتمانية أفضل.	يمكن للمقرض أن يحتجز الضمان ويحوله إلى سيولة لاسترجاع الأموال المقرضة (على الأقل جزئيًا) في حالة عجز الدائن عن تسديد الدين. ومن شأن هذا الضمان الإضافي تخفيف تكاليف القرض	المزايا

"تكتسب الأصول غير الملموسة زخمًا بوصفها أصولاً مالية..."

تحتل الأصول غير الملموسة باهتمام متزايد باعتبارها أصولاً مالية، لاسيما في سياق الدين والأسهم. وكما يرد أدناه، يدقق المستثمرون في الأصول غير الملموسة خلال عملية العناية الواجبة للتحقق من أن هذه الأصول تدعم الاستراتيجية التجارية للشركة وخطة الخروج التي وضعها المستثمر. وبالمثل، شرع المزيد من المقرضين في مراعاة الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة الأخرى من أجل الشعور بالأطمئنان.

- وبالنسبة للعديد من الشركات، يؤدي جمع رؤوس الأموال عن طريق رعاية الأعمال التجارية ورأس مال المجازفة والأسهم الخاصة دوراً إيجابياً في تطورها.
- ولكن، ولحد ما، قد تفوق تكاليف جمع أموال إضافية بالتنازل عن الملكية، المزايا المتأتية منه.
- وحينئذ، تنظر الشركات إلى تمويل الدين، مثلاً، الاقتراض لدى المؤسسات المصرفية.
- غير أنه، ورغم جاذبيته، يمكن أن يطرح تمويل الدين صعوبات أمام الشركات الشديدة الاعتماد على الأصول غير الملموسة التي لا تقدم أصولاً ثابتة كضمان.
- ويمنح التمويل المدعوم بالملكية الفكرية حلاً لتحسين الوصول إلى التمويل، في سياق الدين والأسهم على حد سواء.
- واليوم، يفتقر معظم المقرضين والعديد من المستثمرين إلى الخبرة أو حتى إلى المعرفة بشأن الأصول غير الملموسة.
- ومع ذلك، تنقلب هذه الدينامية، حيث يكتسب تمويل الأصول غير الملموسة قوة في كل من مبادرات القطاع العام والسوق.

2. التحديات أمام تمويل الأصول غير الملموسة

لا يزال التمويل بالأصول غير الملموسة في مراحل نشأته الأولى. ولا يزال النظام البيئي لهذا النوع من التمويل يواجه عدداً من العقبات، مما يعقد تطوره. وتتطلب هذه المعاملات مزيداً من الجهود والوقت بالمقارنة مع الصفقات المالية الاعتيادية. ويرجع ذلك بالأساس للعوامل التالية:

1. **تقييم الأصول غير الملموسة عملية شاقة:** تعترضه صعوبات من قبيل، وجود فوارق - واسعة غالباً - بين القيم المحاسبية وقيم السوق، تقييد الكشف عن كمية المعلومات المتاحة بسهولة وغياب إطار مشترك للتقييم، يجعل من الصعب إعطاء قيمة لهذه الأصول.



2. **يفتقر العديد من المقرضين والمستثمرين إلى إلمام جيد بالأصول غير الملموسة:** تتسم الأصول غير الملموسة بالتعقيد ويصعب فهمها. ويستغرق تحديد نوع الأصول غير الملموسة المناسبة وإجراء العناية الواجبة بخصوصها وصياغة عقود لإرساء حقوق لهذه الأصول، وقتاً.



3. **ولا تشجع الهيئات التنظيمية على استخدام الأصول غير الملموسة كضمان.** حيث يزيد ذلك من تدقيق الممولين في القيمة الجوهرية للأصول الرئيسية.



4. **وتقلل تكاليف المعاملات من جاذبية تمويل الأصول غير الملموسة.** تتحول التعقيدات المتصلة بالتقييم وإجراء العناية الواجبة والجهود الإدارية المبدولة من أجل تسجيل التأمينات الناجمة عنها إلى تكاليف معاملات.



5. **قد تصعب تصفية الأصول غير الملموسة.** قبل عقد صفقة، يحتاج الممولون إلى التيقن من أنهم سيستعيدون استثماراتهم. ويجرون تقييماً لقيمة التخلص من الأصول غير الملموسة. ونظراً لعدم وجود سوقٍ ثانوية عالية السيولة لبيع الأصول غير الملموسة فيها، ينخفض كثيراً المبلغ المدفوع في حالة عدم السداد عن القيمة التقديرية للأصول غير الملموسة.



وقد تخفف التطورات التكنولوجية من حدة بعض التحديات التي تحيط بتمويل الأصول غير الملموسة. وعلى سبيل المثال، من شأن تحسين توافر المعلومات ونوعيتها أن يسهل عملية التقييم والتوقعات والتصفية في أسواق الملكية الفكرية. ويشمل ذلك تسهيل الوصول إلى البيانات الوصفية بشأن الاختراعات والعلامات التجارية والأعمال الإبداعية والحقوق. وبالمثل، يمكن أن يكون توافر بيانات أنظف وأدق بشأن استخدام الأصول غير الملموسة واستغلالها مفيداً.

وفي القسم التالي، نلقي نظرة معمّقة في هذه التحديات، وكيف تعقد مجال تمويل الأصول غير الملموسة.

التحدي 1: من الصعب تقييم الأصول غير الملموسة

يلعب فهم قيمة الأصل دوراً محورياً في استخدامه لتأمين رؤوس الأموال. لكن تقييم الأصول غير الملموسة معقد، وتوجد حدود طبيعية للتقييم.

وفي البداية، يدفع السياق إلى إجراء عملية التقييم. وعلى سبيل المثال، يمكن لمحفظة براءات تتيح النفاذ إلى مجال تكنولوجي متخصص جداً أن ترفع حصة شركة، تثقن استخدامها، من السوق. وبدون هذه الخبرة، قد لا تحمل نفس الأصول سوى قيمة بخسة. وبالمثل، تكون قيمة الملكية الفكرية التي تحمي ابتكاراً لا يزال في مراحله الأولى، غير واضحة.

غير أنه، حتى عند التعامل مع أعمال تجارية أكثر رسوخاً، يطرح نقص البيانات المتاحة والسوابق صعوبات لتقييم الأصول غير الملموسة. ولا تتاح شروط العديد من المعاملات المرتبطة بالملكية الفكرية للعموم أو ليست دقيقة بما فيه الكفاية لإعطاء قيمة محددة للأصل.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لقيمتها الفريدة من نوعها، قد يصعب العثور على أصول مماثلة. ونظراً للصبغة الذاتية التي ينطوي عليها تقييم الأصول غير الملموسة، يمكن لخبراء متمرسين الخروج بتقييمات متباينة جداً ومعقولة مع ذلك.

وتزيد هذه الاختلافات من صعوبة فهم مزاعم المقيمين. غير أنه، في غياب إطار تقييم متنسق، لا تزال مقارنة تقارير مختلف الخبراء تطرح تحديات.

"حالياً، لا توجد منهجية واحدة لتقييم الملكية الفكرية"

في الوقت الراهن، لا توجد منهجية واحدة لتقييم الملكية الفكرية. وفي غياب نهج مبني على توافق الآراء، يصعب التحقق بشكل مستقل من القيمة الممنوحة لأصول الملكية، لمقارنة تقييمات مختلف الدوائر الإدارية، وإن تم ذلك بناء على أسس متشابهة (انظر(ي) وثيقة "خلق معايير من أجل تقييم الأصول غير الملموسة"). وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للمعاملات المتعلقة بالملكية الفكرية، قد يفرض التشغيل البيئي عبر الدوائر الإدارية نتائج ملموسة.

خلق معايير من أجل تقييم الأصول غير الملموسة

أصدر مجلس معايير التقييم الدولية (IVSC) دليلاً من أجل تقييم الأصول غير الملموسة في المعيار الدولي 210 (IVS 210). ويشمل المعيار 210، من بين أشياء أخرى، أسس القيمة ونُهج التقييم وطرقه ونهج السوق ونهج الدخل ونهج التكاليف والاعتبارات الخاصة للأصول غير الملموسة ومعدلات الخصم/ معدلات عائدات الأصول غير الملموسة ومزايا استهلاك الضرائب. والمعيار 210 هو مرجع بالنسبة للمهنيين المعيّنين بتقييم الأصول غير الملموسة.¹³

ومن أجل مزيد من المعلومات بشأن المعيار IVS 210، المرجو الاطلاع على المذكرة التوجيهية للمؤسسة الملكية للمسمح المعتمد على الرسوم (RICS) بشأن "تقييم حقوق الملكية الفكرية" الصادرة في مارس 2020. وتتنطق المذكرة التوجيهية إلى الجوانب المحددة لمختلف المجموعات الفرعية لأصول الملكية الفكرية، بما في ذلك الملكية الفكرية المتعلقة بالعلامات التجارية، والملكية الفكرية المتصلة بالتكنولوجيا والملكية الفكرية المتصلة بالفنون والملكية الفكرية المتصلة بالبيانات.¹⁴

ويعد حجم جماعات مهنيي التقييم، الذين يتمتعون بخبرة في مجال الملكية الفكرية، صغيراً نوعاً ما وتتركز في مجالات جغرافية قليلة. وحتى في الأماكن التي يوجد فيها هؤلاء المهنيين، يجب استكمال معارفهم بمعارف في مجالات أخرى، لتتسنى لهم الإحاطة بالصورة العامة لمساهمة الأصول. وعلى سبيل المثال، يقتضي تقييم حقوق ملكية، تحمي عملية تصنيع معقدة، فهما للحقوق القانونية والتكنولوجيا المستخدمة والسوق. وتترايد البرامج التعليمية لمساعدة مهنيي التقييم على بناء مهارات تتعلق بالأصول غير الملموسة.

برامج لتعزيز مهارات التقييم المهني

نظراً للدور المحوري الذي يؤديه التقييم في دعم تمويل الأصول غير الملموسة، ركزت بعض البلدان على تشكيل مجتمعات تقييم وتحسين مهاراتها.

وفي سنغافورة، تم تطوير برنامج المقيّم والمثمن المعتمد (CVA)، الذي ينفذ منذ عام 2016، من أجل تحسين قدرات التقييم. وهي أول شهادة لتقييم الأعمال التجارية في آسيا، تساعد مهنيي التقييم المحليين على جعل ممارساتهم تتماشى مع معايير التقييم الدولي. ويضم البرنامج ثلاثة مستويات وستة وحدات تدريبية تتناول مواضيع تتدرج بين تقييم المؤسسات والأصول والصناعات الخاصة ومختلف المراحل التي تمر بها الشركة وغيرها من المواضيع. وتشمل الوحدة الرابعة بعنوان "تقييم الأعمال التجارية من أجل إعداد تقارير مالية" تقييم الأصول غير الملموسة، بما فيها الأطر المفاهيمية وعملية التقييم باستخدام نهج متنوعة والأفكار العملية والمنهجيات المستخدمة.

وفي جامايكا، يتزعم مكتب الملكية الفكرية لجامايكا جهوداً لبناء قدرات من أجل تقييم الملكية الفكرية في جامايكا. ونظمت سلاسل ورشات في عام 2021 بمشاركة منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ومهنيين، تلاها تخرج أول مجموعة من مقيمي الملكية الفكرية، استفادوا من تدريب بشأن منهجيات متقدمة لتقييم الملكية الفكرية على يد مستشارين متمرسين في مجال تقييم الملكية الفكرية من المملكة المتحدة. وشاركت أيضاً في هذه الدورة التدريبية مؤسسات مصرفية ومختصون في مجال التمويل والأعمال التجارية وكذلك ممثلو المصرف المركزي لجامايكا. واستفادت هذه المجموعة الاستراتيجية من المشاركين من دعم مكتب الملكية الفكرية في جامايكا وتدريبه من أجل إنشاء أول جمعية لتقييم الملكية الفكرية في جامايكا.

ولتلخيص المسألة، يمكن القول إن الأصول غير الملموسة تكاد تكون غير مرئية في دفاتر الشركات، رغم أنها تولد قيمة كبيرة. ولا تظهر الملكية الفكرية، التي أنشئت داخل الشركة، في بيانات الموازنة إلى تحت ظروف محددة جداً. وتكون هذه الأخيرة محدودة جداً عندما يولد الأصل تكاليف أو يرتبط مباشرة بعائد موجود أو مستقبلي. وفيما أن هذه الأصول تساهم بدون شك في قيمة الشركة، لاتزال غير معترف بها في التقارير المالية. ونتيجة لذلك، لا تعكس الأثر المحاسبية، بطريقة وافية ومتسقة، القيمة الاقتصادية للأصول غير الملموسة.

ويخلق عدم الكشف، بطريقة منهجية، عن قيمة الملكية الفكرية نقطة معتمة بالنسبة للمستثمرين والممولين وأولئك الذين غالباً ما ينصب اهتمامهم على المعلومات القليلة الواردة في التقارير المالية. ويضع ذلك العديد من الشركات البانعة في مراكز حرجة جداً، عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى التمويل، لأن الأصول غير الملموسة هي ببساطة أصولها الرئيسية.

ويتعالى عدد من الدعوات إلى تحسين هذا الوضع وتحيط هيئات وضع المعايير علماً بهذه المطالب.

"يخلق عدم الإبلاغ، بطريقة منهجية، عن قيمة الملكية الفكرية نقطة معتمة بالنسبة للمستثمرين."

بحث جديد في الأصول غير الملموسة

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو هيئة مستقلة من هيئات القطاع الخاص، تعمل على وضع معايير دولية لإعداد التقارير المالية والموافقة عليها. وفي آخر خطط عمله، قرر المجلس إدراج مشروع بحث بشأن الأصول غير الملموسة. كما تشمل المبادرة ضرورة القيام باستعراض شامل للمعيار (IAS 38) الذي يحكم كيفية إدراج الشركات لمعلومات عن الأصول غير الملموسة التي تولدها في دفاتر الشركة. كما نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية اقتراحاً لإعطاء مكانة أبرز للأصول غير الملموسة في تعليقات الإدارة في التقارير المالية.

التحدي 2: يفتقر العديد من المقرضين والمستثمرين إلى إمام جيد بالأصول غير الملموسة

اليوم، لا يزال عدد المستثمرين والمؤسسات المختصة، التي تقبل الأصول غير الملموسة كضمان للتمويل، محدوداً جداً. ونظراً للتعقيدات القانونية والصعوبات العملية في الفهم، عادة ما يخرج التقدير ومنح إمكانات لتوليد السيولة والتمويل المدعوم بالملكية الفكرية عن نطاق خبرة المقرضين ومنطقة أمانهم. وغالباً ما يتصور صانعو القرارات أن الأصول غير الملموسة هي محفوفة بالمخاطر، لأنهم ببساطة يفتقرون للفهم والخبرة في المجال. ولا يتوافق عدم اليقين الناجم عن ذلك بسهولة مع ممارسات الإقراض المتحفظة السارية.

"غالباً ما يخرج تمويل الملكية الفكرية عن مجال خبرة المقرضين وعن منطقة أمانهم."

وبناء عليه، وتاريخياً، لم يعتبر المقرضون التجاريون الأصول غير الملموسة كضمان ملائم لتمويل الدين، ونتيجة لذلك، ليس لديهم خبرة كبيرة في منح رؤوس أموال لقاءها. ويملك العديد من المستثمرين، لاسيما أولئك الموجودون في البلدان النامية، خبرة محدودة في التعامل مع فئة الأصول هذه.

ولتذليل هذه العقبات، تضطلع بعض البلدان بأنشطة تُشرك دوائر الإقراض المحلية، من أجل التعريف أكثر بتمويل الأصول غير الملموسة. ويمكن أن يشمل ذلك دعم عمليات التقرير في منح قروض، التي تتخذها مؤسسات إقراض الأعمال التجارية الإقليمية، على غرار ما يحدث في اليابان. ونسلط الضوء أدناه على الجهود التي بذلتها المجتمعات المقرضة لتعلم المزيد بشأن الشركات التي تملك ملكية فكرية، باستخدام قواعد بيانات البراءات والمشاركة في الشركات التي تركز نشاطها على الملكية الفكرية.

تغيير المنظور بشأن الملكية الفكرية في اليابان

تمخض مشروع الترويج لتمويل الملكية الفكرية،¹⁵ الذي وضعه مكتب البراءات في اليابان في عام 2015، عن إنشاء عدد من المؤسسات المالية الإقليمية التي تعمل على إطلاق مبادرات تُركز على الملكية الفكرية.

وشجع المشروع التثقيف وبناء القدرات بشأن خصوصيات الملكية الفكرية (من قبيل طلبات تسجيل الملكية الفكرية كجزء من عملية العناية الواجبة) بين صفوف موظفي المؤسسات المالية الإقليمية. وبعد التواصل مع المقرضين، تحسنت معارف المقرضين التجاريين الإقليميين بشأن الملكية الفكرية بنسبة 25%. حتى أن بعضاً من هذه المؤسسات المالية نقلت خدمات وكيل البراءات إلى مكاتبها الداخلية.

والأهم من ذلك هو أن مشروع تشجيع تمويل البراءات حفز المقرضين أيضاً على إدراج منظور جديد خاص بالملكية الفكرية في عملياتهم لصنع القرارات. وفيما كان التركيز

ينصب في السابق على كمية المعلومات المتاحة لدعم عملية الإقراض، تتزايد الآن أهمية الملكية الفكرية في بيان الجدوى المقترض، مثل القدرة التنافسية ومحركات النمو، حتى لدى لجان الائتمان والدوائر الإدارية.

التحدي 3: لا تشجع الجهات التنظيمية على استعمال الأصول غير الملموسة كضمان

كلفت الجهات التنظيمية بمهمة المحافظة على استقرار النظام المالي. واشترطت أن تحتفظ المصارف بقدر معين من رؤوس الأموال لتغطية هذه المخاطر. ويستخدم هذا الشرط الإلزامي كتدبير تحوطي لحماية المصارف وكفالة أن لديها حيز كافٍ لتحمل الصدمات في السوق. وتستند المعايير التي تحدد المتطلبات التنظيمية الخاصة برأس المال في القطاع المصرفي إلى قواعد دولية مثل اتفاقية بازل الثالثة (انظر (ي) أدناه). ويتوقف مقدار رأس المال الذي تحده الجهات التنظيمية على المخاطر المتصورة المرتبطة بالقرض والضمان الرئيسي.

أهم توصيات اتفاقية بازل الثالثة

اتفاقية بازل الثالثة هي مجموعة من التوصيات تتعلق بتنظيم القطاع المصرفي، أصدرتها لجنة بازل المعنية بالإشراف على القطاع المصرفي (BCBS). وهي إطار يضع معايير دولية بشأن كفاية رأس المال المصرفي وفحص مدى الإجهاد ومتطلبات السيولة. وترمي هذه المعايير إلى تعزيز متطلبات رأس المال المصرفي من خلال رفع متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وحيابة أصول سائلة عالية الجودة وتخفيض التمويل بالديون.

كما تحدد معايير اتفاقية بازل الثالثة معايير استخدام الأصول المادية والمالية كضمان للقروض. وعادة ما تقتضي القروض المضمونة بأنواع محددة من الأصول أن يحوز المقرض قدرًا أقل من رأس المال، لأن هذه الأشكال من الإقراض تعتبر أقل خطراً. غير أن الهيئات التنظيمية للقطاع المصرفي لا تخفف المتطلبات من رأس المال بالنسبة للأصول غير الملموسة بهدف الحصول على قروض.

وفيما لا يمنع ذلك المصارف من منح قروض مقابل أصول غير ملموسة كضمان، إلا أنه يزيد من عبء المتطلبات التنظيمية لرأس المال. ومن الأرجح أن القروض المدعومة بالملكية الفكرية تُتمن بأسعار فائدة مشابهة لأسعار فائدة الإقراض غير المضمون، مما يقلل من جاذبيتها في نظر المقرض. لكن، يمكن أن تعتبر المخاطر المحدقة ببعض أشكال التمويل متدنية بما فيه الكفاية يبرر تخفيف المتطلبات التنظيمية المفروضة عليه.

وقد تسمح مراجعة القواعد التنظيمية المصرفية بأن تخفض مؤسسات الإقراض مبلغ رأس المال الذي تحتاجه لمنح قرض مضمون بأصول غير ملموسة. ومع أن إدخال تعديلات على اللوائح التنظيمية المصرفية يتطلب عملاً منسقاً على الصعيد العالمي، إلا أنه يستحق أن يؤخذ في عين الاعتبار.

"بدون تغييرات تنظيمية، من المستبعد أن تخفض مؤسسات الإقراض مبلغ رأس المال اللازم لمنح قرض مضمون بأصول غير ملموسة."

وفي الحين ذاته، قد تؤدي هذه التقييدات إلى أن يدعم مقرضون آخرون التمويل بالأصول غير الملموسة. ويمكن أن تسد مؤسسات الإقراض البديلة، مثل صناديق الدين، هذه الفجوة حيث إنها تعمل بحرية أكبر بالمقارنة مع المصارف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسهم الجهات الضامنة، نظراً لخضوعها لإطار تنظيمي مختلف، في تحسين المقبولية المصرفية بتغيير المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالأصول غير الملموسة من خلال إدخال حلول تأمين.

التحدي 4: تقليل تكاليف المعاملات من جاذبية الأصول غير الملموسة

لا يزال تمويل الأصول غير الملموسة في مراحل نشأته الأولى، بقدر كبير، وإن ازداد نمواً. وينخفض عدد المعاملات وحجمها على حد سواء بالمقارنة مع أنواع التمويل الأخرى. وبالنظر لطابع التعقيد الذي يرتبط بعملياتي التقييم والعناية الواجبة المعمقة، يمكن أن يكون تمويل الأصول غير الملموسة مكلفاً ويستغرق وقتاً أطول بالمقارنة بغيره من المعاملات. وغالباً ما تزيد الاشتراطات الغامضة والحاجة إلى عمليات مصممة حسب الطلب من التكاليف الإجمالية للمعاملات.

ونتيجة لذلك، ترتفع تكاليف المعاملات، بالنسبة إلى قيمة الصفقة. وفي الآن ذاته، ونظراً لحدائث تمويل الأصول غير الملموسة، لا ينفذ ما يكفي من المعاملات لتوليد آثار منحنى التعلم وتخفيض التكاليف العملية.

ويخلق ذلك مشكلة بالنسبة للممولين الذين يعتمدون على وفورات الحجم، إذ إن إنتاج سلع تتسم بقدر كبير من التوحيد يمثل صميم نماذج أعمالهم التجارية.

وبالنسبة للشركات التي تسعى للحصول على تمويل الأصول غير الملموسة، يمكن أن تكون النفقات من رأس المال المرتبطة بالتقييم وغيره من الإجراءات الإدارية الضرورية عاملاً رادعاً. وكثيراً ما تدفع هذه النفقات مسبقاً وقبل اتخاذ قرار التمويل. مما يزيد من خطر عدم استرداد التكاليف ويقلل من جاذبية نماذج تمويل الملكية الفكرية.

وأطلق صانعو القرارات في عدد من البلدان مبادرات ترمي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، واستهدف بعضهم عملية التقييم في حد ذاتها، بمنح إعانات تقييم الملكية الفكرية للمقترضين أو المقرضين. واستُخدمت أيضاً أسعار الفائدة المعانة والمزايا الضريبية. وفيما ساعد ذلك على خفض تكاليف المعاملات ومنع إخفاق السوق، تبقى تكاليف التمويل المدعوم بالملكية الفكرية عالية لتكون خياراً مستداماً بالنسبة للعديد من الشركات.

"بالنسبة للشركات التي تسعى للحصول على تمويل بالأصول غير الملموسة، يمكن أن تكون تكاليف التقييم عاملاً محبطاً."

التحدي 5: تصعب تصفية الأصول غير الملموسة في غياب أسواق ثانوية شفافة

مع وجود سوابق قليلة فقط، لا يُعرف الكثير عن عدد الصفقات الفاشلة واما يحدث إثر ذلك، ويرتفع عدد المعاملات المتعلقة بالملكية الفكرية في سياقات أخرى، مثل الترخيص، بقدر أكبر بكثير. لكن صفقات الملكية الفكرية هي خاصة إلى حد بعيد وعليه، لا توفر رؤية مرجعية وافية للممولين. وحتى عندما تصبح هذه الصفقات عامة، لا تتاح سوى تفاصيل محدودة.

ويخلق ذلك تحديات عند تقييم أصول تدعم معاملة مالية وعند التصرف في أصول في حالة التخلف عن السداد. وتطرح مسألة التصرف شواغل خاصة بالنسبة للمقرضين الذين يمكن أن يجدوا، في نهاية المطاف، أن بحوزتهم أصولاً لا يمكنهم تحويلها بسهولة إلى سيولة. وبالنسبة لشريحة واسعة من مجتمع المقرضين، تمنع مراعاة هذا الخطر دخولهم مجال تمويل الأصول غير الملموسة. وأدت الشواغل التنظيمية بشأن عدم القدرة على استرجاع القيمة من الأصول غير الملموسة، المستخدمة كضمان، إلى تشديد متطلبات كفاية رأس المال للتعويض عن عدم اليقين الذي يحدق بهذا النوع من الاستثمارات، كما جاء في التحدي 3.

تبدل جهود لسد هذه الفجوة

توفر شركات التأمين المختصة والمصارف الائتمانية والمبادرات الحكومية مخططات يمكنها تغيير توزيع المخاطر، لاسيما فيما يخص مجتمع الإقراض. وتتصدى حماية الضمان بتأمين لانشغال المصارف من خطر العلق مع أصول لا يمكن تحويلها إلى سيولة، في أسوأ السيناريوهات. ويمكن أن تضمن مؤسسات التأمين استعادة جزء من قيمة الضمانة والحد من خطر تراجع القيمة بالنسبة للمصرف. والأهم من ذلك هو أنه بوسع شركات التأمين القيام بذلك لأنها تعمل تحت إطار تنظيمي يختلف عن الإطار التنظيمي للمصارف، مما يسمح لها بالنظر إلى تلك المخاطر من منظور اقتصادي أكبر.

يمكن للمصارف الإنمائية تحفيز سوق الملكية الفكرية

تجري جهات فاعلة تجارية وحكومية تجارب من أجل تحسين استخدام تمويل الأصول غير الملموسة. غير أن السوق تفتقر لما يكفي من المقرضين للعمل بشكل تلقائي. ويمكن أن تؤدي المصارف الإنمائية دوراً محورياً في تحفيز السوق.

وفي مجال تمويل الأصول غير الملموسة، تتمتع المصارف الإنمائية بخاصيتين تميزها عن باقي الأطراف المشاركة في السوق: **درجة تحمل المخاطر والقدرة على تمويل صفقات أصغر حجماً.**

وفيما يتعلق بالمخاطر، يمكن لبعض المصارف الإنمائية¹⁶ تمويل معاملات محفوفة بمخاطر أكبر بالمقارنة مع أطراف أكثر تحفظاً من مجتمع الإقراض، مثل المصارف التجارية. ويخول ذلك المصارف الإنمائية إمكانية التحرك وتلبية طلبات التمويل العالقة، عندما تعجز القنوات المصرفية الاعتيادية عن القيام بذلك.

مثال من جمهورية كوريا

على سبيل المثال، في جمهورية كوريا، يقود مصرفان في ملك الحكومة بنشاط التمويل المدعوم بالملكية الفكرية هما، مصرف التنمية الكوري (KDB) والمصرف الصناعي لكوريا (IBK). ودخل مقرضون تجاريون، مثل ووري بنك (Woori) وسينهان بنك (Shinhan) وكيب حنا (KEB Hana)، مجال تمويل الأصول غير الملموسة. عقب إشراكهم. وبالإضافة إلى تقديم ضمانات مصرفية لتيسير وصول الشركات كثيفة النشاط في الأصول غير الملموسة إلى التمويل، يدير مصرف التنمية الكوري صندوقاً بقيمة 60 مليون دولار أمريكي لإنعاش الملكية الفكرية.¹⁷

مثال من كندا

ثانياً، تسمح الولايات، التي تتمتع بها هذه المصارف الإنمائية، بأن تدعم هذه الأخيرة نمو المنشآت الصغيرة وتنفيذ معاملات أصغر حجماً بالمقارنة مع المقرضين الآخرين. وعلى سبيل المثال، أنشأ قسم من بنك تنمية الأعمال الكندي، بي سي دي كابيتال، صندوق تمويل مباشر يركز على هياكل التمويل المدعوم بالملكية الفكرية ويحوز 160 مليون دولار كندي من أجل تمويل الأسهم واستثمار شبه الدين واستثمار الدين، بحجم تذكرة يتراوح بين 3 و10 ملايين دولار كندي. وسبق وأن استُكملت الجولة الأولى من استثمارات الحافظة في عام 2022.¹⁸

وتلعب المصارف الإنمائية دوراً في تسريع تطور البيئة الإيكولوجية للتمويل أيضاً. فعلى سبيل المثال، في جامايكا، مول مرفق الشراكة من أجل تعزيز المنافسة في منطقة بحر الكاريبي (CCPF) - وهو برنامج للقطاع الخاص اشترك في تمويله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) ووزارة الخارجية والكونموتل والتنمية في المملكة المتحدة (FCDO) ومصرف التنمية الكاريبي وحكومة كندا - بناء القدرات في مجال تقييم الملكية الفكرية.¹⁹ ويركز مشروع آخر لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية في جامايكا على المزج بين الوصول إلى تمويل رأس المال (مثلاً، المنح من أجل الابتكار واعتماد التكنولوجيات الرقمية كذلك) وخدمات الاحتضان لتحسين مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على التطور، بطريقة شاملة.²⁰

وعالج القطاع العام مسألة تسهيل الضمان في حالة التخلف عن السداد أيضاً. وتتراوح الحلول المقترحة بين إرساء صندوق تحصيل لمساعدة الملكيات الفكرية التي تمر بمرحلة صعبة ومنح الجهات الضامنة لتغطية. كما يعمل عدد من الجهات الفاعلة باتجاه تطوير أسواق عامة وتبادل أصول الملكية الفكرية من أجل تيسير تقييم الأصول غير الملموسة والانفتاح منها.

3. التصدي للتحديات - التحرك نحو تمويل الأصول غير الملموسة المدعوم بالسوق

تختبر البلدان حالياً التمويل المدعوم بالملكية الفكرية وتتبع حلولاً مختلفة.

وتتباين هذه الاستجابات الوطنية كثيراً، وغالباً ما تضم تركيبة من العديد من التدابير لتيسير التمويل المدعوم بالملكية الفكرية، وفيما يلي قائمة غير حصرية لأهم الاستجابات الوطنية:

الاستجابات الوطنية لتيسير التمويل المدعوم بالملكية الفكرية

تمويل الأسهم

- تمويل مباشر للأسهم عن طريق استثمار تدعمه الدولة أو رؤوس أموال المجازفة
- إنشاء صناديق بديلة عن طريق المصارف الإنمائية من أجل تمويل أسهم الملكية الفكرية



تمويل الدين

- قروض تدعمها الحكومة بواسطة أسعار فائدة معانة مباشرة أو مخططات الضمان على حد سواء
- قروض الترويج للملكية الفكرية عن طريق القطاع شبه العام، عبر المصارف الإنمائية
- مخططات لاستحداث واجهات تمويل/دين تدعمها الحكومة من أجل توفير تمويل الدين



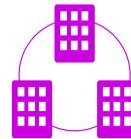
التقييم

- مخططات من أجل بناء قدرات التقييم
- مخططات التقييم المعان
- إنشاء مؤسسات تقييم



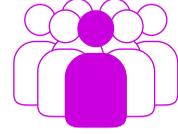
الانتفاع المالي من الضمان في حالة التخلف عن السداد

- إنشاء صندوق إنعاش/جمع أموال لفائدة الملكيات الفكرية التي تمر بمرحلة صعبة
- منح الجهات الضامنة لتغطية
- تقديم تأمين للضمان من طرف شركات التأمين



التوعية العامة والتدريب والتعليم

- مبادرات من أجل استثارة الوعي والتدريب والتعليم بشأن التمويل المدعوم بالملكية الفكرية
- يُسهّل اتباع نهج أكثر استهدافاً الحصول على قروض لدى المصارف من خلال توعية مؤسسات الإقراض التجارية



دعم تمويل الدين في آسيا

قامت **الجمهورية الشعبية الصينية**، التي تملك اليوم أكبر سوق للتمويل المدعوم بالملكية الفكرية تعيينها الدولة، منذ عهد طويل، بتجريب مخططات التمويل المدعوم بالملكية الفكرية. وفي المنهجية الصينية، تلعب ضمانات الائتمان والإعانات المباشرة للمقترضين إلى جانب خطط تعزيز الثقة في التمويل المدعوم بالملكية الفكرية دوراً مهماً. وكانت الحكومة الصينية سباقة لتشجيع نماذج البيع وإعادة التأجير، كأساس لتحويل الدين إلى سندات.

ومن ناحية أخرى، طبقت **الجمهورية الكورية** مجموعة مختلفة من التدابير لتيسير تمويل الدين المدعوم بالملكية الفكرية. وهنا يقع دعم الحكومة لنشاط دين المجازفة و ضمانات مصرف التنمية وإنشاء صندوق انتعاش، في صميم المبادرات. واستكملت هذه المبادرات الرئيسة بإنشاء مؤسسة لتقييم الملكية الفكرية.

ويركز **النهج الياباني** كثيراً على تثقيف المقرضين ودعم عمليات التقرير في منح قروض. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المساعدة/الدعم في التقييم للمقرضين التجاريين المساهمين في التمويل المدعوم بالملكية الفكرية. ويتميز النهج الياباني بانخفاض درجة التدخل مباشرة في السوق بالمقارنة مع نهج أخرى متبعة في المنطقة.

وفيما توجد اختلافات في أشكال التمويل المفضلة، مثلاً الدين مقابل الأسهم، تبقى استثارة الوعي العام والتدريب والتثقيف بشأن تمويل الأصول غير الملموسة، القاسم المشترك بين هذه المبادرات. ويبرز الشكل البياني التالي المكونات الرئيسية لمنهجيات هذه البلدان والتحديات التي تتصدى لها.

وضع حلول تمويل الملكية الفكرية

السيولة	نقص الخبرة/ لا يشجع على استخدام الأصول غير الملموسة كضمان	تكاليف المعاملة	التقييم
صناديق مدعومة لتمويل الأسهم/الذين	استشارة الوعي العام بشأن التمويل بالأصول غير الملموسة		مساعدة/دعم التقييم
صناديق الانتعاش	دعم عمليات التقرير في منح قروض		إنشاء مؤسسات تقييم
ضمانات الائتمان	تثقيف المقرض	إعانات مباشرة (الأسعار، التقييم)	
تأمين الضمان		المزايا الضريبية	

4. الويبو: نقل الأصول غير الملموسة من الهوامش إلى المسار الصحيح

يواجه تعميم التمويل المدعوم بالملكية الفكرية عدداً من التحديات لا يمكن لأي هيئة التغلب عليها بمفردها.

وتتخذ الجهات الفاعلة التجارية والحكومات مبادرات لتحسين الوضع الراهن.

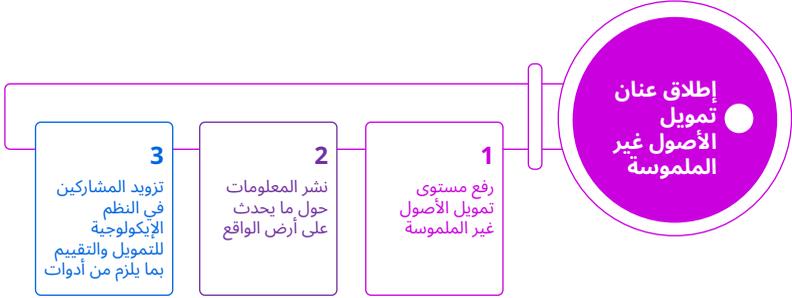
غير أن السوق لا يزال يفتقر لعدد مهم من الفاعلين من أجل سد فجوة التمويل. وبما أن سوق تمويل الأصول غير الملموسة لا يزال في أولى مراحلها، قد تكون تدخلات القطاع العام ضرورية من أجل إدخال تغيير في هذا النوع من التمويل. ولإنشاء سوق مستدام، يجب أن تعطي هذه المبادرات الدفعة الصحيحة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص على الأمد البعيد.

ويقتضي إيجاد حلول للعقبات الرابضة أمام تمويل الأصول غير الملموسة، اتباع نهج يوحد بين القطاعين العام والخاص. وسيحتاج خبراء من مجالات الأعمال والتمويل والملكية الفكرية والحكومات إلى العمل يداً في يد من أجل التحول من نظام إيكولوجي لابتكار تحركه السياسات العامة إلى نظام إيكولوجي لابتكار تحركه السوق.

"يتطلب إيجاد حلول للتحديات التي تقف في سبيل تمويل الأصول غير الملموسة اتباع نهج يوحد بين القطاعين العام والخاص."

جاء في خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2022-2026، أن أكبر تحدٍّ تواجهه المنظمة يتمثل في "توسيع عدد وطائفة أولئك الذين يستخدمون الملكية الفكرية بنجاح".²¹ وبالنظر إلى حجم الإمكانيات التي لم تُستغل بعد، اعتمدت الويبو نهجاً عملياً لجعل التقييم وتمويل الأصول غير المالية مجالاً رئيسياً من مجالات عملها، في سياق بذل جهود على نطاق أوسع لضمان أن الأصول غير الملموسة تدعم المقاولين والمنشآت في جميع أنحاء العالم.

تضم خطة عمل الويبو بشأن تمويل الأصول غير الملموسة ثلاثة عناصر، كما يظهر أدناه:



العنصر 1: رفع مستوى تمويل الأصول غير الملموسة

ستستضيف الويبو سلسلة من المحادثات الرفيعة المستوى من أجل شد انتباه المجتمع الدولي إلى إمكانات تمويل الأصول غير الملموسة. وستجمع هذه المحادثات بين شخصيات بارزة من مجالات التمويل والأعمال التجارية والملكية الفكرية من القطاعين العام والخاص.

ولاستكمال هذه المحادثات وزيادة الأثر الذي يمكن أن تحدثه، ستنشئ الويبو أفرقة استشارية مختصة (ECGs) بشأن إطلاق عنان الأصول غير الملموسة. وستجري هذه الأفرقة بحثاً معمقاً في العقبات التقنية التي تقف في طريق تمويل الأصول غير الملموسة، من قبيل طريقة التقييم وقواعد المحاسبة والتزام المقرض. وستفرز كل دورة تعقدتها الأفرقة الاستشارية المختصة ورقة مناقشة تبين الحقيقة على أرض الواقع والخيارات الممكنة لتحقيق تقدم. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم الويبو المشاركة في منتديات بشأن التمويل لإثارة الوعي بشأن إمكانات تمويل الأصول غير الملموسة والتحديات المرتبطة به.

العنصر 2: نشر المعلومات حول ما يحدث على أرض الواقع

يفتقر صانعو القرارات والممولون لنظرة شاملة بشأن استمرارية ممارسات تمويل الأصول غير الملموسة ومدى انتشارها. وتسعى الويبو جاهدة لمعالجة هذا النقص في المعلومات من خلال إنشاء قاعدة أدلة تكشف عما تقوم به الحكومات والفاعلون التجاريون في هذا المجال.

وعلى سبيل المثال، تطور الويبو سلسلة من التقارير القطرية بشأن التمويل المدعوم بالملكية الفكرية. ويعد كل تقرير خبير يرشده شريك حكومي محلي والويبو. وتقدم هذه التقارير نظرة داخلية على النجاحات والتحديات والخطى المستقبلية. وتسلط الضوء على التنوع الهائل

للتدابير المتخذة بشأن تمويل الأصول غير الملموسة وأسعار الفائدة المعانة وإنشاء صناديق مخصصة ووضع برامج تعليمية لتطوير معايير واستثارة الوعي والترويج للممارسات الحميدة.

ويثري المشروع قاعدة المعارف ويوفر حافزا للبلدان من أجل ولوج هذا المضمار. ونشر أول تقرير تحت عنوان "فتح باب التمويل المدعوم من الملكية الفكرية: المنظورات القطرية: رحلة سنغافورة" في عام 2021. وتوجد تقارير أخرى قيد الإعداد، تشمل البرازيل وكندا والصين وجامايكا واليابان وجمهورية كوريا والمكسيك والمملكة العربية السعودية وإسبانيا وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة.

وتزايد اهتمام القطاع الخاص بتمويل الأصول غير الملموسة. وستنفذ الويبو العديد من المشاريع البحثية في هذا المجال، بما يشمل تسليط الضوء على المعاملات التجارية ودراسة كيفية استخدام الملكية الفكرية كضمان في صناعة الأفلام.

العنصر 3: تزويد المشاركين في النظم الإيكولوجية للتمويل والتقييم بما ما يلزم من أدوات

أخيراً، يحتاج المشاركون في تمويل الأصول غير الملموسة إلى دعم للمضي قدماً على الصعيد الميداني.

وتحتاج الأعمال التجارية إلى أدوات لتحسين فرصها عند استخدام الأصول غير الملموسة لتأمين الدين وتمويل الأسهم. ويحتاج الممولون، الذين لديهم دراية قليلة بالملكية الفكرية إلى فهم أفضل للقيمة المحتملة لهذه الأصول وتسلسلها القانوني وكيفية تصفيتها في حالة التخلف عن السداد. وكمنتطق، ستنشئ الويبو عليه أدوات عملية بشأن التمويل من أجل مساعدة المقترضين والمقرضين على التواصل بطريقة أنجع.

وبالنظر إلى تعقيد تقييم الملكية الفكرية، تستكشف الويبو أيضاً خدمة لتسهيل تزويد خبراء التقييم بمعلومات، ويمكن لممولي الأسهم والمقرضين استخدامها مباشرة. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُستعمل هذه الخدمة لتشجيع إطلاق برامج من قبل الحكومات أو عن طريق المصارف الإنمائية.



الحواشي

- 1 Brand Finance (2021). Global Intangible Finance Tracker — استعراض سنوي للقيمة غير الملموسة العالمية
(<https://brandirectory.com/reports/gift-2021>)
- 2 أوشان تومو (2021). Intangible Asset Market Value Study.
- 3 الويبيو (2022). الويبيو (2022) المؤشر العالمي للابتكار. الطبعة 15: ما هو مستقبل النمو القائم على الابتكار؟ أهم 5000 علامة تجارية (% من الناتج الإجمالي العام). المصدر: قواعد بيانات Brand Finance database (<https://brandirectory.com/>) وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي/آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021 (<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October>).
- 4 الويبيو (2017). «تقرير الملكية الفكرية العالمي لعام 2017: دور رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية».
<https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4225>
- 5 <https://www.worldbank.org/en/topic/sme/finance>
- 6 انظري(ي) البنك الدولي. استقصاءات المؤسسات. المتاح على الرابط:
<https://www.enterprisesurveys.org/en/enterprisesurveys>
- 7 يشمل ذلك حقوق الملكية الفكرية المسجلة وغير المسجلة والحقوق الناشئة عنها مثل إبداعات الترخيص، لكن يستثني النوايا الحسنة.
- 8 يمكن أن تمول الأعمال التجارية أيضا بواسطة رأس المال الخاص بالمقاول (Bootstrapping) والتمويل الجماعي (Crowdfunding) والتمنح الحكومية، إلا أن تمويل الأصول غير الملموسة لا يلعب دورا مهما في هذه الأنواع من التمويل.
- 9 الويبيو (2022). مؤشر الابتكار العالمي 2022. الإصدار الخامس عشر: أي مستقبل ينتظر النمو المدفوع بالابتكار؟ بالاستناد إلى البيانات الصادرة عن Refinitiv Eikon (جهاز فحص الأسهم الخاصة)، والمُطلع عليها في 27 مايو 2022.
- 10 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2015)، "الأثر الاقتصادي للملكية الفكرية:" الصفحة 463 وما يليها.
- 11 في بعض الحالات، تنقل صفقة البيع وإعادة التأجير الحقوق إلى تدفقات السيولة المتأتبة من الأصل بدلاً من نقل ملكية الأصل في حد ذاته.
- 12 وسائل الترخيص الخاصة (SPV) هي كيانات قانونية مستقلة تتمتع بأصول ومسؤوليات خاصة بها. عادةً ما تستحدث وسائل الترخيص الخاصة لأغراض محددة، يقتصر الغرض من الكيان على شراء وتمويل أصول أو مشاريع محددة. وغالبا ما تتولى المصارف هذه المهمة من أجل عزل مخاطر التمويل عن عملياته الأخرى. وبالتالي، يشار إليها في بعض الأحيان كأداة لاستبعاد الإفلاس، إذ يمكنها البقاء في حالة انهيار المصرف.
- 13 لجنة معايير التقييم الدولية (2020). معايير التقييم الدولية، بما في ذلك المعيار IVS 210، الصفحات من 63 إلى 79.
- 14 "Valuation of intellectual property rights" (2020). RICS.
- 15 يشجع استخدام مصطلح مظلة (Umbrella) للإشارة إلى مبادرات ترد في الصفحة: <https://chizai-kinyu.go.jp/>
- 16 يقرض البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية الحكومات عادة. وينطبق ذلك في أغلب الأحيان على مصارف التنمية الوطنية.
- 17 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2022). *Secured lending for SMEs: Making effective use of registries, and intangibles*، الصفحة 51 وما يليها.
- 18 بنك تنمية الأعمال الكندي (2022). "World IP Day: BDC Capital's IP-Backed Financing Fund celebrates a busy year helping Canadian companies grow" (www.bdc.ca/en/about/mediaroom/news-releases/world-ip-day-bdc-capital-op-backed-financing-fund-celebrates-busy-year-helping-canadian-companies-grow).
- 19 أندرو ليدلي (2021). "Over 300 trained in intro to IP valuation"، مراقب جامايكا (www.jamaicaobserver.com/business/over-300-trained-in-intro-to-ip-valuation).
- 20 Boosting Innovation, Growth and Entrepreneurship Ecosystem (BIGEE). <https://thinkbigee.com/>
- 21 ويبيو. 2022. 2026-Medium-Term Strategic Plan (MSTP) (www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/en/wo_pbc_32/wo_pbc_32_3.pdf)



المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

© الويبو، 2023



نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي على محتوى وضعته
جهات أخرى غير الويبو في هذا الإصدار.

الغلاف: © Serg Myshkovsky / Getty Images

مرجع الويبو RN2022-28A
DOI: 10.34667/tind.47113

الهاتف: +41 22 338 91 11
الفاكس: +41 22 733 54 28

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب الويبو
الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي:
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices